الفصـــل الخـامـس

السياســات التعليمية فـي مصر

خـــــلال فـــترة الستينيـــات

بين النظـــريـــة والتطبيـــق

obeikandl.com

الفصل الخامس
السياسات التعليمية في مصر خلال فترة الستينيات بين النظرية والتطبيق

مُقَدِّمَة :

تناول الفصل السابق السياسة التعليمية في مصر منذ الثورة وحتى بداية الستينيات، وتم من خلاله توضيح مدى التغيير الشامل الذي أحدثته الثورة في المجتمع المصري،ثم المرحلة الانتقالية التي مر بها المجتمع بين عامي ١٩٥٣، ١٩٥٦ والتي صدر خلالها عدد من القوانين التنفيذية التي تم العمل بها في مجال التعليم، ثم بعد صدور الدستور في عام ١٩٥٦ وتحديد فلسفة واضحة للدولة والتأكيد على التوسع في التعليم بمختلف أنواعه وجميع مراحله ، صدرت القوانين الخاصة بالتعليم الفنى.

ولكن الدولة خلال هذه الفترة لم تتمكن من تحقيق كل الأهداف المرجوة من التعليم رغم أنها حققت توسعًا ملحوظًا في التعليم،وخاصة التعليم الفني لكنها في مرحلة انطلاقها كانت تطمح لتحقيق المزيد لمواكبة التقدم العلمي، ومن ثم فهي في الستينيات أولته مزيدًا من الاهتمام وأكدت على الاعتماد عليه وبصفة أساسية في المجالات المختلفة وربطه بخطة التنمية الشاملة التي تسعى إلى تحقيقها في هذه الفترة.

وفي هذا الفصل ستتناول الدراسة السياسة التعليمية خلال هذه المرحلة الجديدة في حياة الشعب المصري التي تأكدت فيها سيادة الدولة ووضح اهتمامها بالتعليم في مختلف المراحل ومد مجانيته حتى التعليم العالي والجامعي، وما صاحب ذلك ونتج عنه من تطورات سيتم تناولها فيما يلي :

أولاً : السياق السياسي والاجتماعي لصنع السياسة التعليمية :

١ـ السياق السياسي:

حفلت هذه الفترة بتغيرات سريعة ومتلاحقة كان لها آثارها على المجتمع، فقد استمرت مصر في مسيرتها نحو إعادة البناء واتخاذ مكانتها بين دول العالم وتأكيدها للاعتماد على التعليم وأنه هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتطور، وفي بداية الستينيات بدأت تأخذ بالتخطيط ووضعت الخطة الخمسية ١٩٦٠ – ١٩٦٥ كأول خطة

عامة وشاملة للدولة[١]. تلتها الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥-١٩٧٠،ولكن وقوع الهزيمة حال دون تحقيق أهدافها[٢].

وفي عام ١٩٦١ كان قد تم إنشاء وزارة التعليم العالي وأصبحت وزارة التربية والتعليم تختص فقط بأمور التعليم قبل الجامعي[٣]. وتم مد المجانية لتشمل التعليم العالي والجامعي[٤].

وفي مايو من العام التالي ١٩٦٢ طرح الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الميثاق عرض من خلاله لديناميات وملامح المرحلة التي تعيشها البلاد،وأكد على التنمية والاشتراكية والديمقراطية بصورها المتعددة، كما أكد على سيطرة الشعب على مؤسسات العمل وأدوات الإنتاج من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم وإذابة الفوارق بين الطبقات في إطار من الوحدة الوطنية لملاحقة التطور العلمي ومواكبة عصر الذرة[٥].

وبناء على ما تضمنه الميثاق تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لتحل محل الاتحاد القومي وتعبر عن أهداف الدولة في هذه المرحلة والتي تحددت في:

- السيطرة على الاقتصاد الوطني وإقامة قطاع عام له الدور الرئيسي في القيام بعملية التنمية.
- التأكيد على الديمقراطية والقومية والالتزام بالقيم الدينية.
- الحل السلمي للصراع الطبقي.

وفي ضوء هذه الأهداف تحددت مهام الاتحاد الاشتراكي في تنمية المجتمع، والتنشئة السياسية والرقابة على الأجهزة الإدارية[٦].

وأكد الميثاق على أن أهداف الدولة ومستقبلها وتقدمها وأدوار الهيئات والعناصر المختلفة والمتعددة بها كلها مرهونة بالعلم فهو الدعامة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، فالتعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها إعداد الأفراد الذين يستطيعون إعادة تشكيل حياة المجتمع[٧]. كذلك حدد الميثاق أهداف التعليم ودوره

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.
(٣) وزارة العدل: النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٢، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٦٢، ص ص ٤٠٤-٤٠٧
(٤) مديحة السفطي: مرجع سابق، ص ٢٠.
(٥) جمال عبد الناصر : مشروع الميثاق، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢.
(٦) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٧) جمال عبد الناصر : مشروع الميثاق، مرجع سابق، ص ٥٦.

obeikandl.com

ودور الجامعات وربط بين الثورة والتعليم واعتبرها عمل علمي وإلا كـــانت مجـرد انفجار عصبي(١).

وخلال الستينيات بينما كانت مصر لا تزال تســتكمل مسـيرة إعــادة البنــاء وتواصل مسيرة تقدمها ووحدتها مع الدول العربية، لاقت تحديًا كبيرًا من بعض الـدول في محاولة لتعطيل مسيرتها فقطعت بعض الدول الأجنبية مساعداتها لمصر في عـــام ١٩٦٥.ثم كان العدوان الإسرائيلي على مصر ووقوع الهزيمة في يوليو ١٩٦٧، وكان لهذه الهزيمة آثارها السلبية على مصر في الخارج والداخل، حيث تـــأثرت صورتـــها ومكانتها بين دول العالم(٢). كما أثر ذلك تأثيرًا سيئًا على واقع المجتمع ومسيرة تنميته، وفي مارس ١٩٦٨،وفي محاولة لاستعادة التوازن وتجميع الصفوف لمواجهـــة آثـار الهزيمة طرح الرئيس جمال عبد الناصر بيان ٣٠ مارس مجدداً مبادئ الثورة ومؤكـدًا على الإصرار على تحقيق النصر واسترداد الأرض المحتلة، فحدد المـــهام الرئيســية للمرحلة القادمة للبلاد مؤكدًا أنه لا سبيل لتحقيق أهداف مصر إلا بدعامتين أساســيتين هما: الديمقراطية، والعلم والتكنولوجيا.

ومن ثم فلابد من إنشاء المجالس القومية المتخصصة وإنشاء مجلـــس ثقــافي قومي(٣). ولكن كان المجتمع لا يزال يمر بحالة من عدم التوازن والاستقرار والصراع حول استرداد الأرض المحتلة(٤).

٢ـ السيـاق الاجتماعـي :

في بداية الستينيات بعد وضوح فلسفة الدولة واستقرار نظامها السياسي كـــانت مصر لا تزال تواصل مسيرتها نحو تقوية البناء الاقتصادي والاجتماعي، فبدأت فـــي تأميم الشركات والبنوك وشركات التجارة الخارجيـــة والأجنبيـــة وشـــركات التـــأمين وغيرها، وصحب ذلك وضع مجموعة قوانين خاصة بـــالعمل والعمـــال والتأمينـــات والتعويضات والمعاشـــات،وغيـــر ذلـــك بهـــدف تحقـــيق العـــدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٠٣-١٠٤.
(٢) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٣) جمال عبد الناصر : برنامج ٣٠ مارس الثوري ودور القوى الشعبية، القاهرة، مطابع أخبـــار اليـــوم، ١٩٦٨، ص ٢٥.
(٤) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ٩١.
(٥) جمال عبد الناصر : قصة ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٥.

وفى هذا الإطار اهتمت الدولة اهتمامًا خاصًا بالتعليم فعملت على التوسع فيه وتحسن مستواه. واعتبرت أن الثورة عمل قائم على العلم، وأكدت على إعداد الفرد إعداداً متكاملاً من مختلف الجوانب الجسمية والنفسية والأخلاقية ومحاولة تحقيق تكافؤ الفرص بين التلاميذ بما يناسب استعداداتهم وميولهم وقدراتهم(١)، والاهتمام بالتربية الوطنية وربط التعليم بمؤسسات العمل والإنتاج من أجل تحقيق التنمية(٢)، وكذلك اعتبرت أن التعليم استثمار حيث إن الإنفاق عليه والتوسع فيه له عائده المثمر على كل من الأفراد والمجتمع(٣). حيث كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها في إقامة مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي والتخطيط والتصنيع(٤).

وقد ضاعف ذلك من مسئولية التعليم واضطلاعه بمهمة إعداد القوى اللازمة لمواجهة متطلبات خطة التنمية الشاملة في مرحلة الانطلاق(٥)، وفي نفس الوقت تزايد الإقبال على التعليم(٦)، وانخفض معدل الزيادة السكانية إلى حد ما عنه في الفترة السابقة(٧)، وفي نهاية هذه الفترة وبعد صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الذي شمل كل مراحل التعليم العام، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ الذي شمل كل أنواع التعليم الفني، وضعت وزارة التربية والتعليم مشروع خطة يستهدف تطوير التعليم بما يتمشى والمتطلبات المتجددة للمجتمع المصري(٨). كان ذلك رغم الظروف القاسية وغير المستقرة التي كان يعيشها المجتمع المصري منذ وقوع الهزيمة في عام ١٩٦٧.

وفي أثناء ذلك توفى الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠(٩)، وبوفاته انتهت مرحلة من مراحل تاريخ مصر وبدأت مرحلة أخرى صدر في بدايتها دستور آخر جديد رسم معالم جديدة للمجتمع المصري على النحو الذي سيتم تناوله في الفصول التالية.

---

(١) محمد خيري حربي وآخرون : مرجع سابق، ص ٩٤.
(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ٤٧.
(٣) علي الدين هلال : «الحكومة والنظام السياسي»، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٤) نادية جمال الدين : «التعليم وأمن الوطن والمواطن في عالم سريع التغير»، مرجع سابق، ص ١٦.
(٥) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٤ – ١٩٦٥، القاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٥، ص ٣٧.
(٦) مديحة السفطي : مرجع سابق، ص ٢٠.
(٧) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٦، مرجع سابق، ص ٩.
(٨) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١، القاهرة، مطابع وزارة التربية والتعليم، ١٩٧١ ، ص ٩.
(٩) ناصر الأنصاري : المجمل في تاريخ مصر. النظم السياسية والإدارية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ٢٦٦.

openkanal.com

ثانيًا : الإطار النظري لصنع السياسة التعليمية :

١- الإطار الدستوري :

خلال فترة الستينيات تم العمل بأكثر من دستور، فخلال النصف الأول من هذه الفترة استمر العمل بدستور عام ١٩٥٦ الذي تم العمل به خلال الفترة السابقة(١).

وفي عام ١٩٦٤ صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٦ مارس، وتضمن الباب الثالث منه الخاص بالحقوق والواجبات ثلاثة مواد خاصة بالتعليم هي :

مادة ٣٥ : حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون.

مادة ٣٨ : التعليم حق للمصريين جميعًا، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات التعاونية والتربوية والتوسع فيها وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي.

مادة ٣٩ : تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شئونه وهو في مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان(٢).

مما سبق يتبين أن هذا الدستور تضمن كفالة الدولة لمجانية التعليم في المدارس والجامعات وذلك بعد تحقيق مجانية التعليم العالي في عام ١٩٦١.كما نص على إنشاء الدولة للجامعات،وكفالة حرية البحث العلمي، مما يؤكد إصرار الدولة على التوسع في التعليم، وإحراز مزيد من التقدم فيه وفي البحث العلمي، بما يؤدي إلى تقدم المجتمع في مرحلة تعد من أهم مراحل تكوينه.

٢- البيانات السياسية :

أ) الميثاق الوطني :

في عام ١٩٦٢ طرح الرئيس جمال عبد الناصر ميثاق العمل الوطني .

وقد ورد فيه بشأن التعليم ما يلي :

" إن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن الصالح وفي مقدمتها التعليم ".

---

(١) راجع الرسالة، ص ٩٠

(٢) وزارة العدل: النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٤، القاهرة، المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤، ص ص ٣٠٥٥-٣١١٦.

"إن التعليم لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ومن هنا فإن مناهج التعليم في جميع الفروع يجب أن تعاد دراستها ثوريًا لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة ".

" إن تكافؤ الفرصة وهي التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده في حقوق أساسية ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها... حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه. وإن العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها، كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة في ميادينه المختلفة " (١).

" إن العمل الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد "(٢).

" إن العمل الثوري لابد له أن يكون عملا علميا ".

" إن الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضي ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل. وإذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبي تنفس به الأمة عن كبتها الطويل، ولكنها لا تغير من موقعها شيئا ".

" إن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية ومن هنا يبرز الدور العظيم الذي لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به ".

" العلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري ".

" العلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقدما مأمون العواقب، وبدون العلم فإن التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطئ عشرات المرات ".

" إن مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمي في صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة ".

" إن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير. ومن هذا التصور فإن الجامعات ليست أبراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة ".

" إن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف. بل إن النضال الوطني إذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحقق التقدم الجديد ".

---

(١) جمال عبد الناصر : مشروع الميثاق، مرجع سابق ، ص ٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦.

ب) بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

في تحديده للمهام الرئيسية لتلك المرحلة أوضح الرئيس عبد الناصر أن :

" تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر، والدولة الحديثة لا تقوم بعد الديمقراطية إلا استنادًا على العلم والتكنولوجيا، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي سياسيًا وفنيًا لكي تساعد على الحكم، والى جانب مجلس الدفاع القومي فإنه لابد من مجلس اقتصادي قومي يضم شعبًا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا، ولابد من مجلس اجتماعي يضم شعبًا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل من مجلس ثقافي قومي يضم شعبًا للآداب والعلوم".

وفي حديثه عن الدستور الجديد أضاف عبد الناصر فيما يخص التعليم فيه أن:

" ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها بما في ذلك النسبة المقررة بالميثاق للفلاحين والعمال في كل المجالس الشعبية المنتجة واشتراك العمال في إدارة المشروعات وأرباحها وحقوق التعليم المجاني والتأمينات الصحية والاجتماعية وتحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة".

" أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها.. لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد،.. ولم تعد بالتنظيم السياسي وحده.. وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوي.. ولهذا فإنه يجب أن يكون واضحًا أن رئيس الجمهورية يباشر الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التي تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية "[١].

من خلال ما ورد بالدستور والأوراق السياسية يتبين :

- اعتماد الدولة على العلم وتأكيدها أن كل عمل لابد أن يكون عملاً علميًا وذلك وضح مع بداية التوجه نحو استخدام التخطيط ووضع أول خطة خمسية عامة شاملة للدولة مع بداية الستينيات.
- الدور البارز والأحادي للقيادة السياسية حتى أن الوزراء يعتبرون ممثلين لها، ولكن السلطة السياسية أشركت المجالس المتخصصة مع الحكومة في الإشراف وأضافت أن ذلك يزيد من كفاءة الإدارة الحكومية. وهذا يعكس أن دور المجالس المتخصصة كان استشاريًا فقط منذ بداية إنشائها.

وعلى ذلك يمكن القول أنه رغم سيادة الطابع السياسي في عملية صنع

---

(١) جمال عبد الناصر : برنامج ٣٠ مارس ، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٦.

وتنفيذ السياسة وعمل الحكومة تحت إشراف القيادة السياسية إلا أنه كان هنـــاك توجه نحو تقدير العلم والاعتماد عليه اعتماداً كليًا ومن ثم التأكيد على الاهتمـــام بالتعليم.

ج) بيانات رؤساء الوزراء والوزراء :

بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة في ١٩٦٤/٤/٦، وتناول :

- وضع سياسة لتوجيه التعليم لإعداد القوى المناسبة من التخصصات اللازمة.
- تطوير برامج التعليم بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المستوعبة لها.
- العناية بتعليم فئة الفني المتوسط وإتاحة الفـرص للعمـال المـهرة لمواصلـة التعليم(١).

- محاضرة الدكتور محمد حلمي مراد وزير التعليم برابطة خريجي معـهد وكليـات التربية في يناير ١٩٦٩ :

وتم فيها مناقشة القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨، وتناول فيها عدة قضايا أساسية تسعى الدولة إلى تأكيدها في مجال التعليم، تتمثل في :

- حرص الدولة على توفير أماكن بالمدارس لجميع الأطفال في سن الإلزام.
- إلغاء نظام النقل الآلي بالابتدائي وعقد امتحان في نهاية المرحلة.
- الاهتمام بالناحية الكيفية إلى جانب الناحية الكمية في التعليم عن طريق:
  - تطوير أساليب التقويم، مع الاهتمام باللغات الأجنبية والرياضيات نظـرًا لمتطلبات العصر.
  - دعم القيم الدينية والخلقية في المراحل الدراسية المختلفة.
  - الاهتمام بالتعليم الفني وتوفير احتياجاته.
  - الاهتمام بإعداد المعلم وتنمية مواهبه والتأهيل التربوي للمعلمين غـير المؤهلين تربويًا.
  - محاولة مساواة المعلمين بنظرائهم في الوزارات الأخرى.

- بيان الدكتور حافظ غانم وزير التربية والتعليم أمام مجلس الأمة في فبراير ١٩٧٠:

اشتمل البيان على عدد من النقاط يمكن إجمالها فيما يلي :

- إن تنمية التعليم تقوم على ثلاثة توجهات فلسفية هي :

---

(١) وزارة التخطيط : بيان السيد علي صبري رئيس الوزراء ووزير التخطيط الذي ألقاه أمام مجلس الأمـة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٦٤.

- التوسع في التعليم لإعطاء حق التعليم لكل فرد من أفراد الشعب، ورفع كفاءة الخدمة التعليمية.
- ربط التعليم بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بالكيف في التعلم إلى جانب الكم عن طريق:
  - الاهتمام بالتعليم الفني ودعمه.
  - رفع مستوى الأداء في التعليم العام.

وفي بيانه أمام الحكومة في نوفمبر من نفس العام ١٩٧٠ أشار الوزير إلى أنه بناء على بيان رئيس مجلس الوزراء فإن الحكومة ستعمل على علاج المشكلات التي وضحت في التعليم، وفي مقدمة هذه المشكلات تكدس المناهج وتخلف نظم الامتحانات والتي كان لها أثر سيئ على قدرات التفكير لدى الطلاب حيث إن النظام المعمول به لم يتطلب منهم أكثر من مجرد الحفظ والاستظهار(١).

مما سبق يتضح التأكيد على ربط التعليم بالتنمية ورفع مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ، والاهتمام بالجوانب التربوية في العملية التعليمية، ومحاولة تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام والاهتمام بالمعلم، وغير ذلك من موضوعات أساسية لها أكبر الأثر في واقع ومستقبل التعليم بل ومستقبل البلاد.

٣ـ القوانين :

نظم التعليم خلال هذه الفترة القوانين الآتية :

أ - التعليم الابتدائي، نظمه القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦.
ب- التعليم الإعدادي، نظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧.
ج - التعليم الثانوي العام، نظمه القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣.
د - التعليم الثانوي الفني، ونظمته القوانين التالية :
- القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الصناعي.
- القانون ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجاري.
- القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعي(٢).

هذه القوانين تم العمل بها خلال الفترة السابقة وحتى قرب نهاية هذه الفترة. وبنهاية الخطة الخمسية الثانية بدأت النظرة إلى أمور التعليم تتم بطريقة تبتعد عن

---

(١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧.
(٢) راجع الرسالة، ص ص ٩٥-٩٩

التجزئة الشديدة التي كان يتم بها تناول مختلف أنواع ومراحل التعليم، وتمثل ذلك في:

أ - القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن التعليم العام.

ب- القانون ٧٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن التعليم الفني.

أ) القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، في شأن التعليم العام :

حدد هذا القانون الهدف من التعليم العام في :

تكوين الدارس تكوينًا عامًا على مستويات متتالية من النواحي العقلية والجسمية والخلقية والاجتماعية والقومية بقصد إعداد المواطن الاشتراكي المدرك لواجباته نحو ربه وأسرته ووطنه والإنسانية جمعاء والصالح لأن يهيأ لممارسة العمل الذي يتلاءم مع استعداده وقدراته والمستوى الدراسي الذي وصل إليه ليكون عضوًا منتجًا في المجتمع الذي يعيش فيه.

وطبقًا لهذا القانون انقسم التعليم قبل الجامعي إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة التعليم الابتدائي،**
- **مرحلة التعليم الإعدادي،**
- **مرحلة التعليم الثانوي.**

مدة الدراسة بالتعليم الابتدائي ٦ سنوات، التعليم فيها مشترك للبنين والبنات، والتعليم إلزامي بهذه المرحلة. ويتم القبول في المراحل التالية للابتدائية على أساس تكافؤ الفرص. ومدة الدراسة بكل من الإعدادي والثانوي ٣ سنوات.

ويتميز هذا القانون بأنه استحدث عدداً من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق مجموعة أغراض منها:

- تحديد أهداف التعليم العام بمراحله الثلاث تحديدًا واضحًا بحيث يكون مرشدًا للقائمين على شئونه في التخطيط والتنفيذ ومتابعة الأداء.
- تقرير التزام الدولة بتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال الذين يبلغون سن السادسة كحد أدنى للتعليم الإلزامي ضماناً للقضاء على الأمية في الأجيال الناشئة.
- الارتفاع بكفاءة التعليم لضمان تخريج العناصر اللازمة للعمل في كافة المجالات بفاعلية مما يحقق للبلاد النهوض والازدهار.

وقد حدد القانون أهداف كل مرحلة منفصلة، وشروط القبول والالتحاق، ونظام الامتحانات في الدور الأول والثاني والشهادات العامة، والشُعب في الثانوي العام،

وخطط الدراسة، ونظام الإدارة التعليمية، والنهايات العظمى والصغرى لنسب النجاح.. وما إلى غير ذلك من ضوابط تحكم نظام العمل بالتعليم العام[١].

ثم بعد إلغاء الإعدادي الفني سنة ١٩٧٠ صدر قانون ينظم التعليم الثانوي الفني بأنواعه الثلاثة وهو :

ب) القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ :

حدد هذا القانون الهدف من التعليم الفني في الارتقاء بالإعداد العام للطلاب عقليًا وجسميًا وخلقيًا واجتماعيًا وقوميًا بقصد إعداد المواطن الاشتراكي المقدر لواجبات الوطن والأسرة والإنسانية بصفة عامة وتزويد الأفراد بالقدر المناسب من الدراسات التي تعد لفئتي الفنيين والعمال المهرة في المجالات الفنية المختلفة.

وطبقًا لهذا القانون فإن التعليم الفني ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- **تعليم فني صناعي،**
- **تعليم فني زراعي،**
- **تعليم فني تجاري.**

ويقبل التعليم الفني الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية العامة أو ما يعادلها. ومدة الدراسة بالتعليم الفني لمستوى فئة الفنيين ٥ سنوات و ٣ سنوات لفئة العمال المهرة، ويجوز لهؤلاء استكمال دراساتهم طبقًا للشروط التي تحددها وزارة التربية والتعليم. كذلك حدد القانون نظام الامتحانات، ونظام الإدارة التعليمية ونظم الإشراف.. وما إلى ذلك[٢].

٤. الخطط :

أ) الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ :

أكدت الخطة الخمسية الأولى على أن تنمية الإنتاج القومي ورفع مستوى معيشة المواطن يمثل هدفاً قومياً، وذلك يتطلب في مجال التعليم:

- تأهيل العمال غير المهرة وتحويلهم إلى قوة فعالة من العمال المهرة، وذلك من خلال التعليم الفني والتدريب المهني تطلعًا إلى إعداد جيل مدرب من المنظمين

---

(١) وزارة العدل : النشرة التشريعية، ع١١، نوفمبر ١٩٦٨، وملحق أكتوبر ١٩٦٨، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٩، ص ص ٣١٣٩-٣١٧٢.

(٢) الجريدة الرسمية : القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، ع ٣٧ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠، ص ص ٦٢١-٦٢٤.

والفنيين والمديرين للأعمال.

- الحرص على مواكبة التقدم العلمي في العالم(١).
- رفع مستوى التعليم والثقافة.
- التوسع في التعليم لتلبية احتياجات البلاد من الأيدي العاملة، وذلك يتطلب زيادة الأيدي العاملة في مجال الزراعة والخدمات بمقدار السدس إنها تقدر بحوالي ستة ملايين ويتطلب زيادتها سبعة ملايين خلال سنوات هذه الخطة.

ولتحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى فلابد لوزارة التربية والتعليم أن تعمل على:

- تدعيم اللامركزية في مستوى التخطيط والتنفيذ.
- تطبيق مبدأ القيادة الجماعية في جميع المستويات.
- تطوير المناهج في مراحل التعليم المختلفة.
- توجيه التلاميذ إلى أنواع التعليم التي تناسبهم.
- العناية بالمعلم من حيث الإعداد والتأهيل(٢).

في إطار هذه الخطة وضعت وزارة التربية والتعليم أولى خططها الخمسية لتتضمن كل أنواع ومستويات التعليم فشملت أهداف التعليم في المراحل المختلفة وتمثلت في :

- محاولة تحقيق الاستيعاب الكامل بالتدريج حتى يمكن الوصول إليه قبل عام ١٩٧٠ وتقدير أعداد الملتحقين به.
- تقدير نسب المقبولين والمنقولين بالمراحل التالية.
- بناء المدارس الجديدة(٣).

ب) الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ :

في ضوء نتائج الخطة السابقة وفي إطار الخطة الخمسية الثانية العامة للدولة تضمنت الخطة الخمسية للتعليم ما يلي :

- تحسين مستوى التعليم ونوعيته.
- مواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية من القوى العاملة.
- علاج مشكلة ازدحام الفصول في المناطق الحضرية.
- التغلب على ظاهرة التسرب في المناطق الريفية، ومن ثم فلابد من التوسع

---

(١) لجنة التخطيط القومي : إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يوليه سنة ١٩٦٠، يونيه سنة ١٩٦٥، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٤، المقدمة.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٣-١٧.

(٣) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.

obeikandl.com

في التعليم في هذه المناطق[١].

يتضح مما سبق : تطور حجم المطالب في التعليم بداية من التطلع لتعميم التعليم الابتدائي إلى الاعتماد على العلم كأحد أهم الدعائم الأساسية للثورة واعتبارها عملاً علمياً، ومن ثم توجه الدولة نحو مواكبة التطورات العلمية في الدول المتقدمة ودخول عصر الذرة، ثم في نهايات هذه المرحلة – ورغم الهزيمة – التطلع نحو بناء الدولة الحديثة التي تقوم على الترابط بين كل من الديمقراطية، والعلم والتكنولوجيا[٢]. كذلك أكدت الأوراق السياسية على الدور الحيوي للعلم وذلك من خلال ما تقدمه المجالس القومية المتخصصة من نتائج التجارب والدراسات التي تقوم بها[٣].

في ضوء ما سبق عرضه لمعالم السياسة التعليمية والمتطلبات التي طرحت في هذه الفترة في مجال التعليم، يمكن تحديد أهداف السياسة التعليمية في هذه الفترة فيما يلي:

١- التأكيد على تحقيق الاستيعاب الكامل.
٢- التوسع في التعليم بجميع أنواع وكافة مراحله.
٣- الاهتمام بالتعليم الفني والارتفاع بمستواه وفتح القنوات بينه وبين التعليم العالي.
٤- مواكبة التعليم للتطورات العالمية.
٥- الاهتمام بالناحية الكيفية في التعليم إلى جانب الناحية الكمية.

كان هذا بالنسبة للإطار النظري للسياسة التعليمية في تلك الفترة، أما كيفية صنع هذه السياسة، فهذا ما سيتم تناوله فيما يلي :

ثالثاً : كيفية صنع السياسة التعليمية :

في ضوء السياق السياسي والاجتماعي السابق، وفي إطار الدور المحدد لوزارة التربية والتعليم بعد إنشاء وزارة التعليم العالي في عام ١٩٦١، أصبحت وزارة التربية والتعليم مسئولة عن التعليم قبل الجامعي فقط وصدر القرار الجمهوري رقم ٧٠ في يناير عام ١٩٦٢ ليحدد مهام الوزارة فيما يلي :

١- بحث واقتراح السياسة التعليمية في جميع ميادين التعليم العام والفني في غير المرحلة العالية بما يتفق والأهداف القومية وفي نطاق السياسة العامة للدولة.
٢- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الوسائل وتقرير الوسائل التي

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.
(٢) جمال عبد الناصر : بيان ٣٠ مارس، مرجع سابق، ص ٢٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

تؤدي إلى نشر التعليم(١).

وفي ضوء ذلك فإن صنع السياسة التعليمية كإحدى السياسات العامة كان يتم في هذه الفترة على النحو الذي سرده الرئيس جمال عبد الناصر في تقريره عن الطلبة والجامعات، والذي طرحه في المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي، على نحو ما يلي:

" طلبت الدكتور حلمي مراد وكان مديرًا لجامعة عين شمس طلبته علشان يتولى وزارة التربية والتعليم. قلت له أن مستوى التعليم منخفض.. قلت له إن فيه الأولاد في المدارس الابتدائية بيطلعوا ما يعرفوش يقروا ولا يكتبوا وقلت له إن الشباب بيدخلوا الجامعات وهم غير مهيئين بالقدر الكافي لظروف العصر اللي إحنا بنعيش فيه.. قلت له لازم أولادنا تتعلم ولابد لهم أن يتعلموا تعليم حقيقي".

أعد قانون التعليم الجديد.. ونوقش هذا القانون على أوسع نطاق،.. والجرايد بتكتب عن هذه التعديلات، مؤتمرات من المتخصصين ناقشت هذا القانون، نوقش هذا القانون في مجلس الوزراء مرتين واتعملت ليه لجان درسته، ثم عرض على مجلس الوزراء، ثم عرض على لجنة الشئون الداخلية للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وبعد هذا صدر القانون"(٢).

وعلى ذلك فإنه يمكن توضيح كيفية صنع السياسة التعليمية كسياسة عامة خلال هذه الفترة فيما يلي :

١- طرح المطالب الخاصة بالتعليم.
٢- تكليف القيادة السياسية للوزارة بتولي هذه المطالب.
٣- تتولى الوزارة دراسة هذه المطالب وإعداد مشروعات القوانين.
٤- طرح مشروعات القوانين للمناقشة على الرأي العام ووسائل الإعلام، ومن خلال المؤتمرات.
٥- مناقشة مشروع القانون في مجلس الوزراء وتشكيل لجان لدراسته.
٦- عرض مشروع القانون مرة أخرى بعد الدراسة على مجلس الوزراء.
٧- عرضه على لجنة الشئون الداخلية للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي.
٨- إصدار القانون.

---

(١) وزارة العدل: النشرة التشريعية، لسنة ١٩٦٢، مرجع سابق ،ص ص ٤٠٤-٤٠٧.
(٢) جمال عبد الناصر : «تقرير عن موضوع الطلبة والجامعات»، في:المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، ديسمبر ١٩٦٨، القاهرة، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٨، ص ص ١٩-٢٠.

وذلك بعد أن يتقدم به وزير التعليم في صيغته التي يوافق بها مجلس الدولة على إصداره.

خلاصة ما سبق : إن صنع السياسة التعليمية كان يبدأ بتكليف من القيادة السياسية ثم تنفرد الوزارة بعملية الصنع بمفردها دون مشاركة أي هيئات أو مؤسسات أو عناصر أخرى في هذه العملية.

رابعاً : آليات صنع السياسة التعليمية :

تحددت آليات صنع السياسة التعليمية في هذه الفترة فيما يلي :

١- آلية عقد المؤتمرات :

وتمثلت في :

أ) مؤتمرات المعلمين العرب :

استمر عقد هذه المؤتمرات حتى نهاية الستينيات وتم خلالها مناقشة موضوعات وقضايا متعددة تخص التعليم العام والفني في الدول العربية عموما، وقد أكدت توصيات هذه المؤتمرات على :

- الاهتمام برعاية النشء وتقويم السلوك.
- نشر الوعي بأهداف القومية العربية.
- إعداد الثروة البشرية الصالحة للعمل والإنتاج(١).

ب) مؤتمر قادة التعليم القومي للمعلمين :

هذا المؤتمر كان له دور واضح في إلقاء الضوء على عدة قضايا أساسية تتمثل في:

- ضرورة إعادة النظر في رسم السياسة العامة للتربية والتعليم.
- الأهداف الخاصة بكل مرحلة تعليمية مع توضيح وسائل التنفيذ لتحقيق هذه الأهداف.
- تحقيق مزيد من تكافؤ الفرص في الخدمات التعليمية بين أبناء الريف والحضر.
- إعادة النظر في خطط ومناهج مراحل التعليم المختلفة.
- العناية بتطوير التعليم الفني وربطه من حيث الكم والكيف بخطة التنمية.

---

(١) الرائد : مجلة المعلمين العرب، ع ١، س ٩ ، أكتوبر ١٩٦٣، مرجع سابق ، ص ص ٧-٩.

obeikandi.com

- بحث اقتصاديات التعليم وتكلفته بالمراحل المختلفة وبما يحقق الهدف الاقتصادي القومي ومراعاة إمكانيات الدولة[١].

جـ) مؤتمرات التعليم الفني :

كانت تعقد لدراسة قضايا التعليم الفني بمختلف أنواعه، والتي ألقت الضوء على الأهداف المرجوة من التعليم الفني بصفة عامة وتحديد كل نوع من أنواعه في ضوء توجهات المجتمع والتي سبق وحددتها اللجنة التي شكلتها الوزارة من رجال التعليم وأساتذة كلية التربية[٢]، وفي ضوء مناقشات المؤتمرات تقرر :

إلغاء التعليم الإعدادي الفني الذي يحتاج للإبقاء عليه إعادة النظر في نظامه وإصدار تشريع يلزم بتوفير فرص العمل لخريجيه، وذلك إلى أن تستطيع الدولة مد الإلزام ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية وتوفير الإمكانيات المالية والفنية لتوحيد المرحلة الإعدادية.

وقد أصدر المؤتمر عدة توصيات خاصة بكل نوع من أنواع التعليم الفني تتصل بتطوير المناهج، وتوفير التجهيزات اللازمة، ومستقبل خريجيه، وغير ذلك[٣].

هذه المؤتمرات وغيرها ألقت الضوء على قضايا التعليم بصورة عامة ووضعت توصيات لكل أنواع التعليم ومراحله مما أدى إلى وضع قوانين أكثر عمومية عن المراحل السابقة مثل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الذي شمل كل مراحل التعليم العام الابتدائية، والإعدادية، والثانوية[٤]، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ الذي شمل التعليم الفني بأنواعه الثلاثة والذي قصر بداية التعليم الفني على المرحلة الثانوية، وتحديد إجمالي أهداف التعليم الفني بمختلف أنواعه[٥]، وذلك ضماناً للتناسق بين المراحل المختلفة بما يمكن من رفع كفاءة أداء النظام التعليمي. وكذلك تحديد أهداف التعليم العام بمراحله الثلاث تحديدًا واضحًا بحيث تكون هذه الأهداف مرشدة للقائمين على شئونه بدءًا بمرحلة التخطيط ومروراً بالتنفيذ وانتهاء بمتابعة الأداء[٦].

---

(١) وزارة التربية والتعليم : مؤتمر قادة التوجيه القومي للمعلمين الذي عقد بمبنى نقابة المهن التعليمية خلال الفترة يناير – فبراير ١٩٦٦، ص ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) مديرية التربية والتعليم ببني سويف : مؤتمر التعليم الفني ، ٤ ديسمبر ١٩٦٢، ص ص ١٣-١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٨٦-٨٧.

(٤) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٣١٦٤.

(٥) الجريدة الرسمية : القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، ع٣٧، مرجع سابق.

(٦) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٣١٦٥.

أي أن الأهداف التي تتضمنها القوانين والتي حددتها للمراحل المختلفة كانت تمثل السياسة العامة، حيث إن هذه الأهداف كانت توضع بما يتفق والأهداف القومية للدولة[١]، وأغلب الظن أن هذه المؤتمرات بما قامت به من مناقشات لقضايا التعليم وجوانبه المختلفة والمتعددة، أدت إلى وضع القوانين الشاملة للتعليم العام والفني في نهاية هذه الفترة.

أما بقية آليات صنع السياسة التعليمية في هذه الفترة فقد تمثلت في:

٢- آلية إلقاء الوزراء لبيانات [٢].

٣- آلية تشكيل لجان.

وتمثلت في:

أ) تشكيل الوزارة لجاناً مكونة من رجال التعليم وأساتذة كلية التربية تقوم بدراسة وتحديد أهداف التعليم في ضوء السياسة العامة القومية للمجتمع.

ب) تشكيل لجان بمجلس الوزراء لدراسة مشروعات القوانين [٣].

٤- آلية إعداد وطرح مشروعات القوانين :

وتمثلت في:

إعداد وزارة التربية والتعليم لمشروعات القوانين والقيام بطرحها على الرأي العام ووسائل الإعلام ومجلس الوزراء ولجنة الشئون الداخلية للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي.

٥- آلية إصدار القوانين :

يصدر القانون بعد أن يتقدم به وزير التعليم إلى القيادة السياسية بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة[٤].

يلاحظ من خلال ما سبق أن عملية صنع السياسة التعليمية خلال هذه الفترة ورغم تشكيل اللجان وإعداد مشروعات القوانين وطرحها على الجهات المختلفة وعقد المؤتمرات وما إلى غير ذلك من آليات ومراحل صنع كانت تمر بها حتى تأخذ سبيلها إلى حيز التطبيق، وكانت وزارة التربية والتعليم تقوم بهذا الدور بمفردها دون اشتراك المؤسسات الأخرى في المجتمع رغم التأكيد على أهمية التعليم في مختلف المجالات

---

(١) الجريدة الرسمية : القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، ع ٣٧، مرجع سابق.

(٢) راجع الرسالة، ص ص ١١٩-١٢٠

(٣) مديرية التربية والتعليم ببني سويف : مرجع سابق، ص ١٤.

(٤) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٣١٧٢.

وربطه وبصفة أساسية بالقوى العاملة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

خامساً : التطبيق العملي للسياسة :

أما تطبيق السياسة التعليمية في الواقع الفعلي خلال الستينيات فقد تم على النحو التالي :

١- التعليم الابتدائي :

نظم التعليم الابتدائي خلال هذه الفترة القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ الذي حدد خطوط العمل الرئيسية وآليات التنفيذ، وفي نهاية هذه الفترة كان قد صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الذي شمل التعليم العام بمراحله الثلاث.

وفي ضوء العمل بالقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦، فإن التعليم الابتدائي خلال فترة الستينيات قد مر بما يلي :

أ - في بداية الستينيات ، وفي العام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ ارتفع عدد التلاميذ إلى ٢٦١٠١٦٩ وقد كان عددهم في العام السابق ٢٤٥٢٣٧٧ وفي العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢ بلغ عدد التلاميذ ٢٧٥٤٥٦٦ أي بزيادة قدرها ٣٥٩٠٤ تلميذ وتلميذة. وكان عدد المدارس ٧٤٢٢ مدرسة(١).

وهذه الزيادة في عدد التلاميذ تم قبولها رغم انخفاض عدد المدارس بسبب إلغاء المدارس الحرة التي لم تستوف الشروط التي قررتها الوزارة(٢).

ب- وفي منتصف الستينيات في نهاية الخطة الخمسية الأولى أعلنت وزارة التربية والتعليم أنه نتيجة للزيادة السكانية المطردة ومراعاة لإمكانات الدولة فهي قد لجأت إلى:

- الأخذ بنظام الفترتين في المرحلة الابتدائية، وذلك بهدف الانتفاع بالمباني المدرسية لأقصى حد ممكن لخدمة التوسع في التعليم.
- تبسيط المباني المدرسية.
- تشجيع إسهامات القطاع الخاص والاتحاد الاشتراكي العربي في إنشاء المدارس.
- الاستفادة من مباني وتجهيزات المدارس الإعدادية الفنية التي تقرر إلغاؤها في التوسع في التعليم الثانوي.

---

(١) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية ١٩٦١-١٩٦٢ حسب الحالة في ١٥ نوفمبر ١٩٦١، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٢، ص ١.

(٢) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للعام الدراسي ١٩٥٩-١٩٦٠، مرجع سابق، ص ٢.

- إعادة النظر في الخطط الدراسية وتعديلها بحيث تكون أكثر ملائمة للتطورات الجديدة وأكثر تحقيقًا للأهداف التربوية(١).

ولتعويض النقص في عدد المدارس الابتدائية في بداية هذه المرحلة وعلاجًا لهذه المشكلة بالإضافة إلى الحلول السابقة التي رأتها واستخدمتها الوزارة فقد تم زيادة عدد المدارس في نهاية الخطة الخمسية الأولى بمقدار ١٣٤ مدرسة، وكانت الزيادة في عدد التلاميذ بالابتدائي قد بلغت ١٦٥,١٤٠ تلميذاً وتلميذة بنسبة ٥,٢% وزاد عدد التلاميذ المستجدين بمقدار ٢٨,٦٥٢ تلميذ وتلميذه بنسبة ٤,٦%. وتشير تقارير تطوير التعليم الصادرة عن الوزارة أنه مع هذه الزيادة يؤمل تحقيق الاستيعاب الكامل في عام ١٩٧٠ بنهاية الخطة الخمسية الثانية(٢).

ج - وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥-١٩٧٠ وفي العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ كان مجموع عدد المدارس الابتدائية قد بلغ ٧٧٧١ مدرسة وبلغ مجموع عدد التلاميذ ٣٦١٨٧٥١ تلميذ وتلميذة، وتم افتتاح حوالي ١٠٠ مدرسة من مدارس الفصل الواحد في القرى والنجوع ، وعلى ذلك تكون الزيادة في عدد التلاميذ خلال هذه الفترة قد بلغت ١١٦٦٣٧٤ تلميذ وتلميذة.

ورغم هذا كانت نسبة الاستيعاب كانت لا تتجاوز ٧٣%(٣). كان هذا بالنسبة للتعليم الابتدائي، أما التعليم في المرحلة الثانية فقد تم تطويره والتوسع فيه كما ورد بتقارير تطوير التعليم في هذه الفترة على نحو ما يلي :

٢- التعليم الإعدادي :

أ - في بداية هذه الفترة في العام الأول من الخطة الخمسية الأولى كان عدد تلاميذ الإعدادي العام ٣٠٠٨٥٣ تلميذ وتلميذة وعدد المدارس ٩٨٨ مدرسة، وكان عدد تلاميذ الإعدادي العملي ٢٢٧٠ تلميذاً وتلميذة في ٩ مدارس(٤).

ب- ومع بداية العام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥ في نهاية الخطة الخمسية الأولى وبداية الخطة الخمسية الثانية تقرر التوسع في التعليم الإعدادي العام تمهيدًا لمد الإلزام لنهاية المرحلة الإعدادية، لذلك قررت الوزارة إلغاء التعليم الإعدادي التجاري

---

(١) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، القاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٥، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة، للعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، القاهرة، مركز التوثيق التربوي ، مايو ١٩٧٠، ص ٩.

(٤) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٣-٤.

وتجميد الإعدادي الصناعي والزراعي ، تمهيدا لتوحيد الإعدادي الحديث الذي تجمع مقرراته بين مواد الثقافة النظرية والمجالات العلمية، مما يساعد على إتاحة الفرصة للكشف عن ميول التلاميذ واستعداداتهم النظرية والعملية في سن مناسبة.

ج - ثم تقرر إلغاء الإعدادي الفني بداية من عام ١٩٦٥-١٩٦٦، وذلك بسبب رفض المؤسسات لتعينهم لانخفاض مستوى كفايتهم الفنية، بالإضافة إلى صغر سنهم الذي يتعارض مع قانون العمل(١) ، وبالفعل تم البدء في تنفيذ تحويل المدارس الإعدادية إلى المدارس الإعدادية الحديثة بداية من العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦، وبلغ عدد المدارس الإعدادية على النظام الحديث ١٢٥٥ مدرسة إعدادية تضم ٧٣٦٦٩٥ تلميذا وتلميذة في العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨ (٢).

د- وبعد صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ واعتبار التعليم الإعدادي المرحلة الثانية من التعليم العام، فإنه في نهاية هذه الفترة في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ بلغت الزيادة في نسبة عدد التلاميذ بالمرحلة الإعدادية ٢,١% عن السنوات السابقة، وانخفض الإعدادي الفني بنسبة ٢٢,٨% حيث بلغ عدد تلاميذ المدارس الإعدادية عام ١٩٦٩-١٩٧٠، ٧٩٧٩٦٥ تلميذ وتلميذة تضمهم ١٣٠٨ مدرسة إعدادية، منهم ٣ مدارس إعدادي فني فقط(٣). وذلك يرجع إلى استمرار الوزارة في تنفيذ سياساتها الخاصة بتحويل مدارس الإعدادي الفني إلى إعدادي عام الذي بدأته منذ عام ١٩٦٤(٤).

مما سبق يتبين الزيادة الملحوظة في أعداد الطلاب،مما يدل على مدى التوسع الكمي في التعليم الإعدادي خلال هذه الفترة. وتمثلت التحولات الكيفية في تعميم تدريس المواد الثقافية والمواد العلمية في التعليم الإعدادي.

٣- التعليم الثانوي :

أ) الثانوي العام :

- في بداية الستينيات في العام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ كان عدد الطلاب بالتعليم

---

(١) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨،القاهرة ، مطابع وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨ ، ص ٤.

(٣) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ،١٩٥٢-١٩٧٠ القاهرة ، يونيو ، ١٩٧١ ص ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، مرجع سابق ، ص ٩.

الثانوي العام ١٣٢١٦١ وكان عدد الطلاب المستجدين ٤٣١٨٤. ثم انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالثانوي العام في العام الدراسي التالي ١٩٦١-١٩٦٢ بمقدار ٢١٧٧٠.

قابل هذا النقص في أعداد الطلاب بالثانوي العام زيادة ملحوظة في الثانوي الفني وكذلك زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بمعاهد المعلمين والمعلمات(١).

- وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى في العام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥ ونتيجة لسياسة التوسع في هذه المرحلة بما يتلاءم والتوسع في المرحلتين السابقتين، ازداد عدد الطلاب بمقدار ٣٣٠٠٧ طالبًا وطالبة وزاد عدد الطلاب المستجدين بمقدار ١٣٠٦٩ طالبًا وطالبة، ولم يزد عدد المدارس سوى ٣ مدارس و ٦١ قسمًا و ٥٨٢ فصلاً (٢).

- في نهاية الخطة الخمسية الثانية في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، مع بداية تطبيق القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بلغ عدد المدارس الثانوية العامة ٣٣٦ مدرسة تضم ٢٩٣١٤٤ طالبًا وطالبة(٣).

وعلى ذلك تكون الزيادة في عدد طلاب الثانوي في نهاية الخطة الخمسية الثانية قد بلغت ٣٣٣٥٢ طالبًا وطالبة، والزيادة في عدد المدارس ٢٧ مدرسة.

• وترجع الزيادة في أعداد طلاب الثانوي العام إلى التوسع في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى أن هذه المرحلة تمثل المدخل للتعليم العالي والجامعي. ورغم الاتجاه إلى التوسع في التعليم بجميع أنواعه ومراحله في هذه الفترة إلا أن الدولة خلال الستينيات كانت تعمل على ربط نسب القبول بالجامعات بحاجة البلاد إلى خريجي الجامعات والتعليم العالي، ومن ثم كانت الزيادة في التعليم الفني طفيفة في بعض السنوات، على الرغم من الترابط الشديد بينه وبين تحقيق التنمية، كان هذا فيما يخص التوسع الكمي في التعليم الثانوي(٤).

• أما الجوانب الكيفية في التعليم الثانوي العام، فبداية من العام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ تم تركيز الانتباه حول الاهتمام بالنواحي الكيفية وإعادة النظر في خطط

---

(١) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، مركز الوثائق والبحوث التربوية، ١٩٦٢، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التعليم في الجمهورية العربية المتحدة في العام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٥.

ومناهج الدراسة في المرحلة الثانوية بما يتفق والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة العصر وتركيز الاهتمام على التربية الدينية واللغة العربية والمواد العلمية، ودراسات المجتمع العربي، ثم في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤ تم تحويل المدارس الثانوية النسوية إلى مدارس ثانوية عامة(١).

ثم في منتصف الستينيات أدخلت اللغة الأجنبية الثانية في الصف الأول من المرحلة الثانوية وتم تعديل خطط الدراسة بناء على القرار الوزاري رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/٨/١٤ بشأن تنظيم خطط الدراسة بالصفوف الثلاثة الثانوية وتعديل تدريس المواد بما يتلاءم وظروف المجتمع وطبيعة العصر.

ب) الثانوي الفني :

نظم التعليم الفني بأنواعه المختلفة خلال هذه الفترة القوانين التالية :

- القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الصناعي(٢).
- القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم التجاري.
- القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الزراعي(٣).

وقد تم تطبيق هذه القوانين على النحو التالي :

- في بداية الستينيات ومع الخطة الخمسية الأولى تحدد الهدف الأول للخطة التعليمية بإعداد القوى البشرية ذات الدرجة المتوسطة من المهارة الفنية بما يمكنها أن تواجه متطلبات خطة التنمية الشاملة للمجتمع، خاصة وهو في بداية مرحلة الانطلاق(٤). وفي العام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ وكان عدد المدارس الثانوية الفنية بأنواعها الثلاثة ٨٩ مدرسة تضم ٦٧١٨٦ طالبًا وطالبة (٥).

- وفي منتصف الستينيات – في نهاية الخطة الخمسية الأولى – ألغى الإعدادي الفني

---

(١) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) الوقائع المصرية : ع ٩، يناير ١٩٥٦، مرجع سابق، ص ص ١-٧.

(٣) الوقائع المصرية : ع ٤٨، يونيه ١٩٥٦، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٨.

(٤) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوى بالجمهورية العربية المتحدة،السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٣.

(٥) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٧.

بعد أن أثبتت التجربة العملية عدم نجاحه[١]، ومن ثم التوجه نحو الاهتمام بالثانوي الفني والتركيز عليه، وقد نتج عن ذلك زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الثانوي الفني زيادة ملحوظة عن السنوات السابقة حيث بلغت النسبة ٢٥,٥% من مجموع الناجحين في الشهادة الإعدادية [٢]، وأصبح عدد المدارس الثانوية الفنية ١٩٦ مدرسة[٣] وكذلك زيادة أعداد المقبولين بالثانوي العام مع مراعاة تناسب قبول أعداد كبيرة منهم بالكليات العملية بالجَامعات، وذلك في إطار العمل على تحقيق هدف التوسع في التعليم وربطه بخطة التنمية[٤]، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦) يبين تطور أعداد الطلاب الملتحقين بالثانوي الصناعي.

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب
١٩٦٥-١٩٦٦	٨٧	٢٥٢٤١
١٩٦٦-١٩٦٧	٨٩	٤٢٢٨٣
١٩٦٧-١٩٦٨	٨٤	٥٣٣٦٤

يتبين من الجدول السابق الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الصناعي في السنوات المتتالية.

جدول رقم (٧) يبين تطور أعداد الطلاب الملتحقين بالثانوي الزراعي.

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب
١٩٦٥-١٩٦٦	٤٧	١٧٤٤٨
١٩٦٦-١٩٦٧	٤٧	٢١١٤٢
١٩٦٧-١٩٦٨	٤٨	٢٥٠١٨

يتبين من الجدول السابق الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الزراعي في السنوات المتتالية.

---

(١) وزارة التربية والتعليم:الإحصاء السنوي بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية١٩٦٧-١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

(٤) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق، ص ١٥.

obeikandl.com

جدول رقم (٨) يبين تطور أعداد الطلاب الملتحقين بالثانوي التجاري.

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب
١٩٦٥-١٩٦٦	٦٢	٤٨٥١٥
١٩٦٦-١٩٦٧	٦١	٥٦٣٣٠
١٩٦٧-١٩٦٨	٦٧	٧٤٧١٢ (١)

يتبين من الجدول السابق الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم التجاري في السنوات المتتالية.

- وفي نهاية هذه الفترة وبعد صدور قانون التعليم الفني رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ والذي شمل كل أنواع التعليم الفني، ومع استمرار محاولات الدولة لربط التعليم بحاجة التنمية والاهتمام بالتعليم الثانوي الفني بلغ عدد طلابه ٤١٥٩٠ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ بزيادة في عدد الطلاب عن بداية السنوات السابقة بمقدار ٢٢,٦%(٢) .

أي أن التعليم الثانوي الفني قد تزايد في نهاية الخطة الخمسية الثانية عن بداية الخطة الخمسية الأولى بحوالي ثلاثة أضعاف. وعلى ذلك يكون هدف التوسع في التعليم قد تحقق إلى حد كبير.

يتبين مما سبق مدى التوسع الكمي في التعليم خلال هذه الفترة، ومحاولة الارتفاع بمستوى التعليم الفني وتطويره حيث تم إلغاء الإعدادي الفني واقتصر التعليم الفني على المرحلة الثانوية. وفي نهاية هذه الفترة بدأ الإعلان عن التوجه نحو إنشاء المدارس الفنية المتقدمة وفتح القنوات بين التعليم الفني والتعليم العالي والجامعي ، وذلك بعد صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠.

سادساً : الفجوة بين النظرية والتطبيق :

تتمثل الفجوة بين النظرية والتطبيق في هذه الفترة فيما يلي :

١- صنع السياسة :

فى مستوى صنع السياسة تبرز الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال :

وضوح غلبة الطابع السياسي على السياسة التعليمية كسياسة عامة عن المراحل

---

(١) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨، مرجع سابق، ص ص ٦-٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

السابقة[١]. وذلك يمكن التأكد منه بالرجوع إلى مواد الدستور وما حددته من دور للقيادة السياسة، وكذلك القرارات الجمهورية المحددة لدور ومهام وزارة التربية والتعليم، وما ورد بتقرير رئيس الجمهورية عن الطلبة والجامعات والذي ذكر فيه كيفية وخطوات صنع السياسة التعليمية، إلى درجة ساوت فيها الأوراق السياسية بين العمل السياسي والعمل العلمي من خلال مساواة الجامعات والمراكز العلمية بالهيئات الشعبية المختلفة في دورها[٢]، من كل ذلك يتأكد وضوح الطابع السياسي ومركزية صنع القرار في السياسة التعليمية في تلك الفترة. ومن ثم الدور المحدود للهيئات المشاركة في صنع السياسة وعدم استخدام أي من الأساليب أو الآليات المستخدمة في صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة في هذه الفترة.

٢- تطبيق السياسة :

تمثلت الفجوة بين النظرية والتطبيق فى هذا المستوي في :

أ) تعميم التعليم الابتدائي في أسرع وقت ممكن، وتحقيق الاستيعاب الكامل بحلول عام ١٩٧٠ في نهاية الخطة الخمسية الثانية.

ذلك لم يتحقق رغم ما أكدته تقارير الوزارة عن تطور التعليم من رصد ميزانيات هائلة لهذا النوع من التعليم تراوحت بين نصف وما يزيد عن ثلث الميزانية الكلية للتعليم[٣] حيث أن :

- قوانين التعليم كانت تتضمن بعض الثغرات التي تسمح لعدد غير قليل من الطلاب بالالتحاق بالمدارس أو استكمال التعليم في المراحل التالية للابتدائي ، فقد كانت تعفي التلاميذ الذين يبعد سكنهم عن المدرسة بمقدار ٢كم من الإلزام. وبالتالي لم يتحقق الاستيعاب الكامل بل كانت نسبة الاستيعاب كانت لا تتجاوز ٧٣%[٤]، ومن ثم لم يتحقق هدف تعميم التعليم الابتدائي.
- توضح الدراسات أنه برغم تضاعف أعداد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي خلال الستينيات إلا أن عدد المدارس الابتدائية الجديدة التي تم إنشاءها بلغ ٣٤٩ مدرسة فقط خلال تلك الفترة، رغم إعلان الدولة أنها ستنشئ ٣٠٠ مدرسة سنويا.

---

(١) Malcolm H. Ker, Op.Cit., p. 197.

(٢) جمال عبد الناصر : مشروع الميثاق، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم: الإحصاء السنوي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠، مرجع سابق، ص ٩.

فقد زاد عدد المدارس الابتدائية من ٧٤٢٢ مدرسة إلى ٧٧٧١ مدرسة فقط بينما تضاعفت أعداد التلاميذ من ٢٠٨٦٧٠٤ تلميذ وتلميذة إلى ٣٤٧١٣٣٤ تلميذة وتلميذة في نهاية هذه الفترة[١]، أي بزيادة تقدر بحوالي ١٥٠% في نهاية هذه الفترة عن بدايتها.

- ظهور مشكلات متعددة تعكس الخلل في ناتج جودة العملية التعليمية، والتي تمثلت في تعدد الفترات والمناهج الدراسية، والفقد والتسرب. وخاصة في المناطق الريفية وضعف مهارات القراءة والكتابة، وغيرها من المشكلات التي وردت بكل من التقارير المتعددة للسنوات المختلفة الصادرة عن الوزارة وتقرير رئيس الجمهورية عن الطلبة والجامعات.

مما سبق يتضح مدى حجم الفجوة بين النظرية والتطبيق في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي.

ب) التوسع في التعليم بجميع أنواعه ومختلف مراحله.

تمثلت الفجوة بين النظرية والتطبيق فى تحقيق هذا الهدف فيما يلي :

- التعليم الابتدائي : تبين مما سبق أنه رغم تضاعف أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الابتدائي، إلا أنه لم يتحقق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن الإلزام.
- التعليم الثانوي : ففي بداية الستينيات كان عدد المدارس الثانوية في بداية الخطة الخمسية الأولى ٢٢٥ مدرسة، وفي نهاية هذه الخطة كان عدد المدارس الثانوية ٢٥١ مدرسة تضم ١٧٤٢٤٦ طالبا وطالبة، بزيادة في عدد الطلاب والطالبات قدرها ٤٢٠٨٥ طالبا وطالبة، بزيادة ٢٦ مدرسة ثانوية عامة.

وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية، في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ بلغ عدد المدارس الثانوية ٣٣٦ مدرسة بزيادة قدرها ٨٥ مدرسة ثانوية، وأيضا وصل مجموع عدد الطلاب والطالبات إلى ٤٩٣٤٦٣ طالبا وطالبة، بزيادة في عدد الطلاب قدرها ٣١٩٢١٧ طالبا وطالبة عن بداية الخطة الخمسية الثانية[٢].

وفي هذا توضح نتائج الدراسات أن :

نسبة القبول في التعليم الثانوي العام بلغت حوالي ٤٣% في مقابل ٢٤% في

---

(١) شبل بدران محمد الغريب : مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٧٠، مرجع سابق، ص ١٨٦.

التعليم الفني في نهاية الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٥، ثم بلغت النسبة ٥٥% في نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٠ في مقابل ٤٥% للتعليم الفني.

ولذلك تضاعف أعداد طلاب التعليم العالي خلال هذه الفترة ٤ مرات، إلى حد عجزه عن استيعاب كل خريجي التعليم الثانوي في نهاية الخطة الخمسية الأولى، وبداية الخمسية الثانية، ولم يستطع ٢٩٢٥ طالبا الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.

- التعليم الفنى : رغم التوسع فى التعليم الفنى ومحاولات تطويره إلا أنه كان هناك عدم توازن فى النسب المقررة للخريجين .

مما سبق يتضح الفارق بين النظرية والتطبيق ، فبينما أعلنت الدولة اهتمامها بالتعليم والتوسع فيه بكافة أنواعه ومراحله إلا أنها تركت أعدادا كبيرة من خريجي التعليم الثانوي الذين تم إعدادهم للالتحاق بالتعليم العالي والجامعي قوى عاملة في سوق العمل دون إعداد سابق أو التدريب على مهنة معينة مما يمثل فارقا بين النظرية والتطبيق في مدى تحقيق أهداف التنمية. وعلى ذلك فإن التعليم الثانوي لم يحقق احتياجات قطاعات الإنتاج المختلفة على النحو المأمول تحقيقه.

ج) ربط التعليم بخطة التنمية الشاملة في المجتمع :

رغم هذا التوسع في التعليم وخاصة التعليم الفني، إلا أن نتائج الدراسات تشير إلى أن هدف تحقيق التعليم لمتطلبات خطط التنمية الشاملة لم يتحقق خلال هذه الفترة، فبالإضافة إلى عدم التوازن في الوظائف العليا، وجد أن العجز في الوفاء باحتياجات التنمية في فئة الفنيين في نهاية الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٤-١٩٦٥ قد بلغ ٤٩,٥%. وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية في العام ١٩٦٩-١٩٧٠ بلغ ٣٦,٥%.

كذلك كانت هناك نسبة عجز عالية جدا في العمال المهرة،حيث بلغت النسبة ٩٣,٧% في نهاية الخطة الخمسية الأولى انخفضت إلى ٣٨%، في نهاية الخطة الخمسية الثانية وفي مقابل هذا الانخفاض في وظائف الفنيين والفنيين المهرة، فقد كان هناك تضاعف في الوظائف الكتابية، حيث سجلت هذه التخصصات زيادة قدرها ٧٨,٥% في نهاية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٤-١٩٦٥ انخفضت إلى ١٣,٥% في نهاية الخطة الخمسية الثانية[١].

والخلاصة أنه رغم تضاعف أعداد خريجي التعليم الفني خلال هذه الفترة نتيجة

---

(١) شبل بدران محمد الغريب : مرجع سابق، ص ص ٢٠٢ -٢٠٣.

للتوسع في التعليم إلا أن حجم العمالة لم يكن يكفي متطلبات خطة التنمية في المجتمع، وعلى ذلك يمثل هذا فارقًا بين النظرية والتطبيق في تحقيق هذا الهدف في السياسة التعليمية في مصر خلال الستينيات.

د) توفير الاهتمام بالنواحي الكيفية إلى جانب الاهتمام بالنواحي الكمية في التعليم:

لم يتحقق هذا المبدأ إلى حد كبير خلال هذه الفترة بل على العكس ازدادت المشكلات التي كانت قد بدأت تظهر في المرحلة السابقة، حيث وضح التركيز على التوسع في التعليم ومحاولة استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب وصحب ذلك إهمال جودة العملية التعليمية ، فبدأ في المرحلة الابتدائية نظام تعدد الفترات الدراسية، وتبسيط المباني المدرسية، وبالتالي القصور في الاهتمام بالأنشطة والهوايات والمواد العملية، وأيضا تكدس الفصول(١). وغير ذلك من مشكلات كان لها آثارها السلبية على مخرجات التعليم.

أيضا التعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي كان الاهتمام مركزًا على أعداد الطلاب أكثر من الجوانب الكيفية لتحسين جودة التعليم ، فقد كان هناك توجه نحو الاهتمام بالإعدادي العام، وكذلك الثانوي العام ، خاصة في النصف الأول من هذه الفترة بعد مد المجانية إلى التعليم الجامعي والعالي ، وبدأ تطوير الخطط الدراسية للثانوي العام بداية من النصف الثاني من الستينيات(٢).

أما التعليم الفني فكان التركيز فيه على قبول أكبر عدد ممكن به ورغم ذلك لم يلبِ التعليم الفني حاجة البلاد من القوى العاملة اللازمة في هذه الفترة(٣).

لعله مما سبق يتبين مدى حجم واتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق رغم رصد الدولة للميزانيات واستخدامها للتخطيط. كما كان لوقوع الهزيمة في عام ١٩٦٧ آثاراً سلبية على كل جوانب المجتمع، في الثلث الأخير لهذه الفترة.

سابعًا : خلاصة الفجوة بين النظرية والتطبيق :

تناول هذا الفصل السياسة التعليمية في مصر خلال فترة الستينيات، حيث

---

(١) وزارة التربية والتعليم: تقرير عن تطور التعليم في الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٦٤-١٩٦٥، مرجع سابق ص ١٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم : خطط الدراسة بمختلف مراحل التعليم وأنواعه بالجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٤-٥.

(٣) شبل بدران محمد الغريب : مرجع سابق، ص ٢٠٢ .

عرض للسياق السياسي والاجتماعي والتغيرات التي حدثت في النظام السياسي وانعكاساتها على المجتمع، ووضوح دور القيادة السياسة في صنع السياسات العامة في إطار الاهتمام بالتعليم واعتبار الهيئات العلمية مشاركة في الحكم للهيئات الشعبية الموجودة، وبداية مد مجانية التعليم حتى المرحلة الجامعية والعالية، وكذلك آثار التحولات السياسية والاقتصادية، المتعددة على مجال التعليم ، وفى ضوء كل ذلك اختلف صنع السياسة التعليمية فى مصر اختلافا كليا عن صنع السياسات التعليمية فى الدول المتقدمة فى ذلك الوقت .

بينما فى مستوي التطبيق نتجت عدة مشكلات يمكن إجمالها فيما يلي :

أ) ما تضمنته القوانين المنفذة للسياسة التعليمية من إعفاء بعض الأطفال من الإلزام الذين تبعد مساكنهم عن المدارس الابتدائية بمسافة ٢ كم، وذلك دون معالجة المشكلة وإيجاد الحلول لتوفير المدارس لهؤلاء الأطفال وذلك يمثل تناقض بين مبادئ السياسة وما كان يتم تطبيقه بالفعل.

ب) النقص في إعداد المدارس الإعدادية والثانوية في المراحل التالية للمرحلة الابتدائية، وخاصة في المناطق الريفية والنائية والمتطرفة مما كان يؤدي إلى انقطاع وتسرب عدد كبير من التلاميذ عن الدراسة، ويحول دون مواصلتها ومن ثم ارتداد هؤلاء التلاميذ إلى الأمية أو عدم الالتحاق بالمدارس من البداية. كل ذلك رغم ما كان يتم إعلانه من إنشاء أعداد كبيرة من المدارس. ورغم ما طرحته وما أكدت عليه الأوراق والبيانات المختلفة والمتعددة التي صدرت خلال تلك الفترة.

ج) وضوح بعض المشكلات الناتجة عن عدم مواكبة السياسة التعليمية للزيادة السكانية، وكذلك نقص الإمكانيات المادية نتيجة لاضطلاع الدولة بمفردها بمسئولية توفير التعليم في ظل الفلسفة الاشتراكية، وغير ذلك من جوانب كيفية هامة في العملية التعليمية. فوضحت مشكلات الفقد والتسرب وضعف مهارات القراءة والكتابة، وتعدد الفترات، وإهمال الأنشطة المدرسية إلى غير ذلك من مشكلات مازال يعاني منها النظام التعليمي في مصر. كما لم تلبي السياسة التعليمية أهداف التنمية الشاملة نتيجة للخلل في مخرجات التعليم الفني التي لا تتناسب واحتياجات سوق العمل. لكن رغم هذه المشكلات فقد حرصت الدولة قدر استطاعتها على التوسع الكمي في التعليم.

يتبين مما سبق الاهتمام بالتوسع الكمي على حساب جودة العملية التربوية. ومن ثم بداية وضوح الانفصال بين الكم والكيف في التعليم ، وقد برز ذلك بوضوح بصفة عامة بعد وقوع الهزيمة.

وفي الفصل التالي ستتناول الدراسة السياسة التعليمية خلال فترة السبعينيات في ظل قيادة أخرى ودستور آخر وتوجه نحو بناء دولة عصرية.